الاعتراضات النَّحويّة على آراء ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام في كتاب النُّكت للسيوطي "دراسة تحليلية "

علي عبد الكريم عبد القادر
كلية التربية الجامعة المستنصرية
أ.م .د حقي إسماعيل إبراهيم الجبوري
كلية التربية الجامعة المستنصرية

المقدمة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على خير عباد الله وأفضل جنده محمد بن عبدالله النبي العربي الأمين ، وعلى آله الهداة وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعدُ :

فإن هذا البحث عني بذكر جملة من الاعتراضات التي نقلها السيوطي في كتابه " النُّكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة " ويعد هذا السفر الجليل موسوعة علميه في علم النحو لما احتواه من ذكر لبعض الاعتراضات والتعقبات والمؤاخذات على كتب ثلاثة من العلماء وهم ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام ، ولا يخفى على طلاب العربية مدى القيمة العلمية التي احتلها هؤلاء العلماء ، ويقوم هذا البحث على جمع الاعتراضات النحوية التي ذكرها السيوطي وتحليلها ومناقشتها مع إبداء الرأي فيها .

- **الاعتراض على ابن مالك في إضافة الكلام إليه :**

قالابن مالك:

كلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ .....[i].

ذكر السيوطيّ اعتراضاً على كلام ابن مالك ،إذ يقول : (قيل : إنَّ إضافة الكلام إليه – المدلول بها على المذهب النَّحويّ ليخرج الكلام اللغويُّ – لا حاجة إليها لتقدُّمِ ذكره في الخطبة)[ii].

وبيان هذه المسألة أن الكلام بالنظر إلى اللُّغة ، يأتي مشترك بين معانٍ كثيرة ، منها المعاني التي في النفس ، نحو قول الأخطل :

إنَّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللِسانُ على الفؤادِ دَليلا[iii].

ومن معاني الكلام ما يدل على حال الشيء ، كقول الشاعر :

لَو أنني أوتيتُ عِلمَ الحُكْلِ عِلمَ سُليمانَ كَلامَ النملِ[iv].

وعليه فإنه لما أضاف الكلام إليه فقد أخرج الكلام اللغوي ، وأصبح المُتَحدَّث عنه هنا الكلام في عرف النحويين[v].

ويذهب الباحث إلى أن مَن قال لا حاجة للإضافة فقد جانب الصواب ، فهذا القيد ضروري ، والحاجة إليه مُلزمة ، والذي يعضدني فيما ذهبت إليه قول ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في شرحه إذ يقول : (وإنَما قال المُصنف "كلامُنا" ليُعلم أنَّ التعريفَ إنَّما هو للكلامِ في اصْطِلاحِ النَّحويين ، لا في اصْطِلاحِ اللُّغويين ، وهو في اللُّغة : اسمٌ لكلِّ ما يُتَكلمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيدٍ)[vi] .

فالإضافة هنا قيدت الكلام في اصطلاح النّحويين حصراً ، وهو كلُّ كلام أفاد إفادة يحسن السكوت عليها، فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير، فخرج بذلك الكلام اللغوي[vii].

ولما كان الكلام يطلق على أشياء لغةً واصطلاحاً ، ففي اللغة يطلق على معان عدة ، ويطلق عند المتكلمين على المعنى القائم بالنفس ، والذي قصده الناظم هو الكلام في اصطلاح النّحويين ، والكلام النحوي مخالف للكلام اللغوي والذي عند المتكلمين ؛ لذلك قال : " كلامنا" يعني كلام النحويين وهو المراد بضمير المتكلم ومعه غيره ، أي كلامنا أيتها الطائفة النحوية كذا[viii].

ولمّا كان دأب الخلاصة الألفية الاختصار فقد أتى بالإضافة مع كونه مستغنياً عنها اختصاراً عمّا يطيل الكلام ،(فقوله :"كلامنا" يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته للضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو " نا")[ix].

وممّا سبق يتضح للباحث أنَّ في الإضافة إفادة وهي أنَّ الكلام المصطلح عليه هنا هو الكلام في عرف النحويين لا غير ، فالحاجة مترتبة على هذه الإضافة و لا حقَّ لمن اعترض على الناظم بأنَّها لا حاجة إليها ، فالعكس هو الصحيح ؛ لأنّه لما أضافها للمتكلم حصرها في عرف النُّحاة.

- **الاعتراض على حد ابن الحاجب للكلمة :**

وقد ذكر السيوطيّ اعتراضات النحويين على قول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) حين حدَّ الكلمة بقوله : (**الكلمةُ لفظٌ وضع لمعنى مفرد**)[x].

فقد قال:(إنَّ التاء في الكلمة للواحدة ، واللام فيها للجنس، فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للواحدة) [xi].

وبيان هذا الاعتراض أن اجتماع الألف واللام مع التاء يدخل ضمن المحال ؛ لأن التاء فيها للواحدة ، واللام للجنس ، فلو اجتمعا لزم اجتماع النقيضين وهذا محال [xii].

وذهب الرضيّ (ت ٦٨٦هـ) إلى أنَّها لماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة ، بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى : چ □ □ ى ى چ[يوسف: ١٤] ، ولم يكن هنالك ذئب معهود ، ولم يرد استغراق الجنس أيضاً [xiii].

وذهب ركن الدين الاسترابادي (ت ٧١٥هـ) إلى القول : إن اللام فيها للمعمود الذهني ، وليس للجنس ، فلو كانت اللام للجنس لكانت واقعة على كثيرين ، واللام لتعريف الحقيقة فقط ، فإنك لو قلت : " الرجل خير من المرأة " ، فإنك لم تريد أن كل واحد من الرجال خير من كل واحدة من النساء ، بل إنك تريد أن هذا الجنس خير من هذا الجنس [xiv].

وقد انتصر الجامي (ت ٨٩٨هـ) لابن الحاجب إذ ردَّ على هذا الاعتراض بقوله: (اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ، ولا منافاة بينهما ، لجواز اتصاف بالواحدة والواحد بالجنسية ، ويقال : هذا جنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكرة على السنة النُّحاة)[xv] .

وقيل أيضاً لا حاجة إلى قوله : "مفرد" مع ذكره الوضع [xvi] ، وقد رُدَّ هذا الاعتراض بأن الأمر ليس كذلك ، فإن اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنَّما هو بعد الوضع [xvii] ، وهو أيضاً محتاج إلى هذا القيد ليخرج المركبات [xviii] .

وقد أورد السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب ، إذ قال : (لا حاجة إلى قوله : لمعنىً " ؛ لأنه يفهم من "وُضِعَ")[xix].

وقد ردهم الجاميّ أيضاً بقوله : (ولما كان المعنى مأخوذاً بالوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه ، فخرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطبع ،إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلاً)[xx] ، و قد احترز بقيده هذا من المهمل الذي لا يكون لمعنى [xxi].

وقد قيل : هذا الحدُّ منقوضٌ بالحدِّ نفسه ؛ لأنه لفظٌ وضع لمعنى مفرد وليس كلمة ، وهذا اعتراض لا يخلو من الصحة فلو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع ، لسلم من هذا ولم يرد عليه أيضاً الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة[xxii] .

- **الاعتراض في علامات الاسم :**

اختلف النحويون فيما بينهم في تحديد الاسم وبيان علاماته ، ونطلع فيما يأتي على مباحث مهمة تبين ما مدى هذه الاختلافات ، وهي في جملتها تجسد وتصور لنا حيرة النحويين واضطرابهم في إعطائنا مفهوماً محدداً للاسم [xxiii] .

قال ابن مالك :

بِالجرِّ وَالتَّنْوِين وَالنِّدَا، وألْ وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[xxiv].

وقد ذكر السيوطي اعتراضاًعلى كلام الناظم حيث قال : (لو ذكر حرف الجرِّ لكان أولى من الجرِّ) [xxv].

وبيان ذلك أن من علامات الاسم دخول حرف الجرّ عليه ، فكل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم ، فإن امتنع فليس باسم [xxvi] .

ويذهب الباحث موافقاً لابن هشام في ردِّ هذا الاعتراض ،إذيقول : (وليس المراد به حرف الجرِّ ؛لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو "عجبت من أنْ قُمتَ " ، بل المرادُ به الكسرة التي يُحدثها عامل الجرِّ، سواء كان العاملُ حرفاً ،أم إضافةً ، أم تبعيةً)[xxvii]، فعلامة الجرِّ تعم انجراره بحرف من حروف الجر ،وبإضافته، فقوله بالجرِّ أجود[xxviii] .

وقد أورد السيوطي اعتراضاً آخر على قول الألفية : (**والتنوين)** ،بأنه شمل تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة والتّرنم والغالي ، والمختص بالاسم الأربعة الأولى دون الأَخيرينِ فإنَّهما يكونان في الفعل والحرف أيضاً [xxix] .

وملاك ذلك أن التنوين من علامات الاسم ، وله أقسامه ،وإنما اختص الاسم ببعضها لا بجميعها ،فإن التنوين الذي يلحق الاسم هو تنوين الـتمكين والتنكير والعوض والمـقابلة [xxx].

وكان الواجب على ابن مالك أن يقيده بالتنوين الذي يلحق الاسم ، لا أن يطلق القول فيشمل جميع أنواع التنوين [xxxi]، وأجاب بعضهم بأن اللام في التنوين للعهد [xxxii] ، وهو ليس بصحيح ، إذ لا معهود يصرف النظر إليه عندما يذكر علامات الاسم [xxxiii].

وقال أبو حيّان : (وقوله : والتنوين هذا ليس بجيد ؛ لأن التنوين على سبعة أقسام تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العِوض وتنوين الترنم وتنوين الاضطرار والتنوين الغالي)[xxxiv] . وقد سَلِمَ ابن مالك في التسهيل من هذا الاعتراض ، حين قيّد التنوين بغير اللاحقللقوافي ، قال :(وتنوينه من غير رويٍّ)[xxxv]، فقد سَلِمَ بقيده هذا من اعتراض المعترض.

واعْتُرِض على قول الألفية : (**ومسندٍ**) ، (وقيل فيه إبهام؛ لأنه إنْ أُريدَ به كونُهُ مسنداً ، لم يصحَّ ؛ لأنَّ الفعل كون مسنداً ، وكذا إنْ أُريد به الأسناد على إقامةِ اسم المفعول مقام المصدر ؛ لأنه صادق بكونه مسنداً)[xxxvi].

وهو اعتراض صحيح من جهة الإطلاق ، فلما كان الاسم يتميز بالإسناد ، والإسناد لفظي ومعنويّ ، واللفظي يدخل في الاسم الفعل والحرف ، والمعنوي يدخل في الاسم فقط ،فإنَّ إطلاق عبارة الإسناد فيها إبهام ، قال أبو حيّان : (وأطلق الإسناد والإسناد : هو إسناد لفظيّ واسناد معنويّ ، فاللفظيّ يوجد في الاسم والفعل والحرف ، نحو : زيد ثلاثي ،وضرب فعل ماضٍ ، ومن حرف جرٍّ ، والمعنوي هو الإسناد إلى مدلول الكلمة نحو : قام زيد ، فالمتصف بالقيام ليس اللفظ إنَّما اتصف به مدلوله وهو الشخص وهذا هو الذي يكون خاصةً من خواص الاسم لا اللفظي)[xxxvii].

وقول ابن مالك في الألفية : (**لِلاِسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ**) [xxxviii] ، نقل السيوطي اعتراضاً على كلام ابن مالك ،حيث قال (فيه إشكال من وجهين : أحدهما : من جهة التعبير ، وأنَّ هذه العلامات إنّما حصَّلتْ للاسم التميز عن قسيميه ، لا التمييز الذي هو الفصل بين الأشياء ، وكان عليه أن يقول : ومسندٍ لاسمٍ تميُّزٌ حصلْ ، والثاني من جهة الإعراب ، وذلك لأن إعرابه مبتدأ ، فلا مسوغ للابتداء بالنكرة)[xxxix].

وبيان ذلك أن الإشكال الأول صحيح يؤاخذ الناظم عليه ، وتصحيح المقترح أولى هنا ، وأما الإشكال الثاني فمردود ؛ لأن هذا البيت يحتمل وجوهاً كثيرة من الإعراب أظهرها أن يكون "تمييزٌ" مبتدأ ، و " حصل" في موضع الصفة له وخبره " للاسم" ، "وبالجرِّ" متعلق " بحصل" ، والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا [xl] .

- **الاعتراض على ابن الحاجب في حده للحرف :**

قال ابن الحاجب: (**الحرفُ :ما دلَّ على معنى في غيره ،ومِنْ ثَمَّ احتاج في جُزْئِيَّتِهِ إلى اسمٍ أو فعلٍ**)[xli] .

فقد اعْتُرِضَ على هذا الحدِّ بالصِّفات ، فإنَّ معنى " طويل " في " جاءني رجلٌ طويلٌ" ، مُوجِدٌ لمعناه ، أي الطولُ في موصوفِهِ حتى صار الموصوف متضمناً له ، وقد ردّ الرضي ذلك بقوله : (ولا يصح الاعتراض على حدِّ الحرف بالصفات ، وذلك بأن يقال : إن لفظ "طويل" ، مثلاً في "جاءني رجل طويل" ، موجد لمعناه أي الطول في موصوفه حتى صار متضمناً له ، وذلك أن معنى طويل : "ذو طول" ، فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر، إذ الطول قائم بـ" ذو"، فمعناه : الطول وصاحبه ، لامجرد الطول) [xlii] ، وإجابة الرضيّ بالمنع

هو خير ردٍّ على من زعم الاعتراض على حدِّ ابن الحاجب للحرف . واعْتُرِض عليه في الأفعال ، وهو اعتراضٌ ذكره الرضيّ ، حيث قال : (ويصح أن يعترض عليه في الأفعال ، فإنَّ " ضَرَبَ " وُضِعَ ليدل على ضاربيّه ما ارتفع به ، ولا يندفع هذا الاعتراض إلاّ بما قال بعضهم :الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره)[xliii].

وحقَّ لمعترضٍ الاعتراضُ إذ الحدُّ ناقصٌ ، فقد احتيج إلى قيدٍ يتمه ، وهذا القيد هو الحصر ، وفيه احتراز من الاسم ؛ لأن الاسم يدلّ على معنى في نفسه ومعنى في غيره ، كأسماء الشرط والاستفهام ، ولو قال في حدِّ الحرف : ما دلَّ على معنى في غيره فقط ، لكان أولى وأتم ، وفائدة الحصر خروج هذه الأسماء فإنها تدل على معنى في نفسها ومعنى في غيرها [xliv] .

وقد اعْتُرِض على قول ابن مالك:

سِوَاهُمَا الحرفُ كَهَلْ وفِي وَلَمْ .....[xlv].

قال السيوطي : (هذا التعريف غير كافٍ ،فإن نحو " قط" في قولك : ما فعلته قط ، لا يقبل شيئاً من العلامات، وهو اسم باتفاق)[xlvi] .

وقال ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ): (ومتى لم يحسن في الكلمة شيء من العلامات المذكورة للأسماء والأفعال عُلِمَ أنَّها حرفٌ ، ما لم يدلّ على نفي الحرفيّة دليلٌ ، فتكون أسماء ، نحو : قطّ ، فإنه لا يحسن فيه شيء من هذه العلامات)[xlvii] ، فقول ابن هشام صحيح بأن التعريف غير كافٍ ، ولو قيّد الناظم هذا التعريف بقيد دليل نفي الحرفية لكان أسلم له من الاعتراض ، فقولك : "ما فعلتُهُ قطُّ "، فإنه مخبرٌ عنه في المعنى ، إذ هو بمنزلة زمن المضي ، من قولك: "الزمن الماضيّ ما فعلت هذا فيه "،فإن " قَطُّ"اسم باتفاق ، وهو لم يقبل شيء من العلامات المذكورة [xlviii] .

ويمكننا القول بأن ورود مثل هذه الاعتراضات تدلُّ على أن التقسيم الثلاثي للكلام العربي لم يكن مانعاً ، فإننا نجد أن من النحويين ما اعتمد التقسيم الرباعي بإضافة قسم أخر أسموه " الخالفة " عبارة عن اسم الفعل نحو قط ،ومن هنا ينكشف لنا أن تقسيم القدماء للكلام العربي قد شابه شيء من الاضطراب ،وقد صدرت الكثير من الدعوات إلى إعادة النظر في هذا التقسيم [xlix].

- **الاعتراض في علامات الإعراب :**

قال ابن مالك:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِمُدْنِي[l].

ذكر السيوطي اعتراضاً على بيت الألفية، إذ قال : (كان ينبغي أنْ يُبَيِّنَ أوّلاً ما الإعراب والبناء ؛ لأن المعـرب والـمبني مشتقان منهما ، والمشتق منه سـابق على المـشتق)[li].

وبيان الرأي في هذه المسألة فقد ذهب أكثر المتقدمين إلى أن الإعراب هو(الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[lii] .وهو من خصائص العربية بل هو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب ليعرفوا الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام[liii].

وأما البناء فقيل فيه :(البناء آخر الكلمة لسكون أو حركة)[liv]. وقد ميّز العلماء بين علامات الإعراب وعلامات البناء ، وميّزوا بين الإعراب والبناء ، فإذا كان الإعراب حركة وتغيّراً فإنهم عبّروا عن البناء الذي هو ضد الإعراب بأنه سكون وثبوت .

هذا الاعتراض لا يخلو من الصحة من جهة أنَّه إنَّما أُخِّرا عن الإعراب والبناء ؛ لأنَّهما مشتقان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين ، والمشتق منه أصلٌ للمشتق [lv]، وإلى هذا ذهب أبو حيّان أيضاً ، إذ يقول : (لم يبيّن الإعراب ولا البناء ، وذكر أنَّ الاسم على قسمين معرب ومبني) [lvi]، ولم يذكر هذا الباب في الكافية الشافية [lvii]، ومردودٌ منه جهة أخرى ؛ إذ لم يرد الناظم باب الإعراب والبناء ، بل أراد باب الاسم المعرب والمبني ، فقال : "والاسم منه معرب ومبني" ، ولو كان يريد باب الإعراب والبناء ، كما في عمدة الحافظ لذكر ذلك ، فقال فيه : (الإعراب والبناء ، فقال : الإعراب ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع ونصب وجرٍّ ، وفي آخر الفعل المضاع من رفع ونصب وجزم)[lviii] ، وفي التسهيل أيضاً ذكر الإعراب والبناء وعرّفهما فقال : (الإعراب : ما جيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، والبناء : ما جيءَ به ، لا لبيان مقتضى عاملٍ ، من شبه الإعراب وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين)[lix] ، وعليه فإنَّ قول الناظم في الألفية بعيدٌ عن المؤاخذة ، إذ إنَّه لم يُخْلِ الألفية من ذكر علامات الإعراب والبناء حيث قال :"**والرفع والنصب اجلعن إعراباً** ..."[lx]، فما ذكره هو الإعراب والبناء، فإنَّ الذي يُحدث الرفع والنصب هي عوامل الإعراب ، وهو بذلك يشير إلى أنَّ الإعراب نفس الحركات والجزم ، وهذا عين الإعراب على رأي الجمهور [lxi] .

- **الاعتراض في سبب البناء :**

قال ابن مالك :

وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا [lxii].

نازع فيه أبو حيّان ابن مالك ، فقال : (إنَّ الناسَ قد ذكروا للبناء أسباباً غيره – غير شبه الحرف– كالوقوع موقع المبنيِّ ومضارعة هذا ، والإضافة إلى مبنيٍّ والخروج عن النظير)[lxiii].

ودارسة هذه المسألة أن النحويون قد اختلفوا في علة بناء الأسماء ، وقد ذهب ابن السراج (ت٣١٦هـ) إلى القول بأن العلةالتي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها [lxiv] ، واختار هذا المذهب الفارسي(ت ٣٧٧هـ) والشلوبين (ت ٦٤٥هـ)أيضاً [lxv] ، وذهب ابن جني(ت ٣٩٢هـ) إلى أن سبب البناء

منحصر في مشابهة الاسم للحرف لا غير[lxvi] ، وهذا ما اختاره الزجاجي إذ ذهب إلى أن جميع ما بُني من الأسماء فإنَّما بني لمشابهته الحروف [lxvii].

والذي ذهب إليه أبو حيّان في أن الناظم قد حصر علة البناء بالشبه وأنه تفرد بذلك ، أمرٌ فيه نظرٌ ، فما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب عامة النحويين ، ولم يتفرد بذلك بل ما ذهب إليه هو الأولى فإنَّ سبب البناء هو شبه الحرف ؛ لأن اعتباره مغنٍ عن غيره ، واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره فما ذهب إليه ابن مالك هو قول عامة النحويين في جعل شبه الحرف السبب الأولى في بناء الاسم [lxviii] ، وهذا الذي رجحه السيوطي وصححه وهو مذهب الحذاق من النحويين، قال : (والصحيح : أنَّ كلَّ اسم بُني ، فإنَّما بُني لشبهه بالحروف)[lxix].

وقد نقل السيوطي اعتراضاً قاله ابن هشام على الحصر في شبه الحرف ، فإنّ " أي " الموصولة ، وباب "حذامِ" ، ومما بُني فإنَّها لم تشبه الحرف ولا تضمنت معناهُ ، فالجواب على اعتراض ابن هشام يكمن في أنَّ " أي " حقها البناء لمشابهتها الحرف ، لكن عارضَ هذه المشابهة معارضٌ ، وهو لزومها للإضافة إلى مفرد ، وكونها بمعنى " بعض" إن أُضيفت إلى معرفة ، وبمعنى "كلٍّ" إن أضيفت إلى نكرة ، فغلبتْ مشابهتها للمعرب ، على مشابهتها للمبني ، وأما حذامِ فإنه بُني لتضمنه معنى علامة التأنيث ؛ لأن حذامِ معدول عن حاذمة ، وعليه فإن ابن مالك إنّما تكلم في سبب البناء اللازم في سائر أحوال الكلمة ، وأما البناء الجائز كما في "غير وحين" فإنه لم يقصده ، وأمّا البناء اللازم في بعض الأحوال كبناء المنادى وأي فلم يقصده أيضاً ، فإن كلام المصنف هنا فيما يوجب البناء لا في مطلق سبب البناء [lxx].

- **الاعتراض في حد المعرب :**

قال ابن الحاجب في حدِّ المعرب: (**المعرب : المُـركَّبُ الـذي لـم يُـشْبِهْ مبنـيَّ الأصـلِ**)[lxxi].

نقل السيوطي اعتراضاً على ما حدَّ به ابن الحاجب المعرب إذ قال : (إنَّه قدَّم حدَّ المعرب على حدِّ الإعراب، وكان اللائقُ عكسُهُ ؛لأن المشتقَّ منه سابق على المشتقِّ)[lxxii].

قد نلتمس عذراً لابن الحاجب في تقديمه حدَّ المعرب على حدِّ الإعراب ، إذ النحويون في ذلك فريقان ، فمنهممَن قدَّم باب الإعراب فنظر إلى أنَّ المُعرب مشتقٌّ منه ، والمشتقُّ منه سابقٌ على المشتقِّ ، ومَن قدَّم المُعرب فنظر إلى أنَّ المُعرب محلُّ الإعراب ، ولا يقوم العرض دون محله ، فتقديمه بمنزلة تقديم المحلِّ على الحالِّ[lxxiii].

واعترض الرضيّ أيضاً على قول ابن الحاجب :(**مبني الأصل)**[lxxiv] ، إذ قال الرضيّ: مبني الأصل شمل الفعل ، فإنَّ أصل جميع الأفعال البناء . فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا

ينصرف ، فإنَّها مشبهةٌ للفعل ، وهي معربة وتخصيص مبني الأصل بالحرف والفعل الماضي والأمر على ما فسَّر به الشرح اصطلاح مجدَّدٌ منه وليس بالمشهور[lxxv] ، هذا اعتراض صحيح ، فإن في قوله : مبني الأصل مشكل ، ويمكن الجواب عنه من وجهين : أولهما : أنه يخرج بطريق الأولى عمّا أشبه المبني ، وثانيهما : غير المتصرف يخرج ؛ لأنه مشبه لمبني الأصل وهو معرب ، فيخرج من الحدِّ ما هو منه ، والأولى في الحدِّ أن يقول : الاسم المركب المفيد المنتفية عنه أسباب البناء ، حقيقة أو حكماً ، ويريد بالحكم الاحتراز عن " أيّ" فإن فيها ما في أخواتها الاستفهامية والشرطية والموصولة وهي معربة من بينهن لما لازمت الإضافة [lxxvi].

ويذهب ركن الدين الاسترابادي إلى القول بأنا لا نسلم أن باب مالا ينصرف مشابه لمبني الأصل ،وغاية هذا الباب أنه مشابه للفعل الماضي ؛ لأنه لا يلزم من كون الشيء مشابهاً للعام كونه مشابهاً للخاص [lxxvii].

وأما حدّ ابن الحاجب للإعراب فلم يسلم من الاعتراضقال ابن الحاجب: (**الإعراب ما اختلفَ آخرُهُ بهِ ليدلَّ على المعاني المُعْتَوِرَهِ عليه)**[lxxviii].

قال السيوطي : (هذا التَّعريف لا يصدق على إعراب المعرب في أوَّل تركيبه ؛ إذ لا اختلاف إلاَّ عند التبدُّلِ)[lxxix] ، ويمكن الجواب على هذا الاعتراض بالقول : إنَّ مراد ابن الحاجب ما اختلف آخره به ، و المعرب الذي تغير بالإعراب ، فكأنه قال الإعراب ما اختلف آخر المعرب بالإعراب ، وجوابه أنه ضمير فكأنه قال حده تغييره ، ويمكن القول إنَّ ابن الحاجب قد بنى حده على الإعراب بالحركات أنفسها ، وقد رجحَّ ابن الحاجب هذا الحدِّ بقوله : وهذا أولى من قولهم :الإعراب هو : اختلاف الآخر ، فالإعراب أمر معنوي على رأي طائفة من النُّحاة ومنهم سيبويه ، وهو الاختلاف ، والحركات علامات للاختلاف[lxxx].

وقيل:(الحدُّ غير جامع ؛ لأنَّ التغيُّرَ في نحو : مسلمانِ ومسلمونَ ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النُّون)[lxxxi]، وهذا اعتراض لا يقال في حدِّ ابن الحاجب ، إذ التغيير ليس في الآخر ، وقد أجاب الرضيّ على هذا الاعتراض بقوله : (ولا يقال : إنَّ الحدَّ غير جامع ؛ لأن التغيير في نحو : مسلمانِ ومسلمونَ ، ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النُّون ؛ وذلك لأن النُّون فيهما كالتنوين، فكما أنَّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونان)[lxxxii] .

وأمّا قول ابن الحاجب: (**والعامل ما به يتقوَّمُ المعنى المقتضي)** [lxxxiii] ، أثبت السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب ، فقال: (فيه إيهامٌ ؛ لأن الظاهر في نحو : قام به ويقوم به : الإيجاب والمراد هنا الآلة ؛ لأن المقوِّم هو المتكلِّم)[lxxxiv].

وبيان هذا الاعتراض أنالنحاة متفقون على أن الذي يحدث الإعراب ، أو مقتضى الإعراب هو العامل [lxxxv] ، فالعامل في حقيقته ما يتحصل به المعنى المقتضي للإعراب ،ولما كان العامل شيئاً والمقتضي للإعراب شيء

آخر، فهذا هو الذي جعل الإيهام يلازم قول ابن الحاجب ، فإنَّ في نحو قولنا : " قام زيد" ، فالعامل فيه قام ، والمقتضي للإعراب هو الفاعلية ،وهي إنَّما تحصلت وتقومت بـ" قام" والمقتضينوعية الإعراب وهو الفاعلية[lxxxvi].

- **الاعتراض في علة البناءالاسم :**

قال ابن مالك :

كالشَّبهِ الوَضْعِيّ في اسمَي "جِئْتَنَا" والمعنَوَيّ في "مَتَى" وَفي "هُنَا"

وَكَنِيابـــةٍ عَـــنِ الـــفِعْلِ بِـــــلا تَـــــأثُّرٍ وَكَـافْتِقَارٍأُصِّـلا[lxxxvii].

نقل لنا السيوطي اعتراض أبي حيّان على بيت الألفية، إذ يقول: (لم أقفْ على اعتبار الشبة الوضعيِّ إلاّ لهذاالرجل)[lxxxviii].

وبيان الرأي في هذه المسألة أن الاسم يبنى إذا وضِع على حرف أو حرفين ، وجه الاعتراض أن ابن مالك تفرد بهذا الشبه ، وليس كذلك ، فقد قال السيوطي : وقد وقفتُ عليه في تقييد الجمل لابن العطار [lxxxix] ، وقال به ابن هشام في الجامع الصغير[xc].

وإن عدم ذكر هذا الشبه لا يعني بالضرورة أنه غير موجود ، إذ عدّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن من أسباب البناء الشبه اللفظي[xci]، ولك أن تقول : إن عدم الوقوف على هذا الشبه عند أبي حيّان لا يعد حجة على ابن مالك أن تفرد بشيء لم يذكره المتقدمون ، بل إن ما ذكره ابن مالك حجة في الحفظ على أبي حيان [xcii] .

وقال السيوطي : (لـو قالَ بـدلَ الوضعي : اللَّفظي ، كان أوْلـى ، فإنَّهُ مقابلٌ للمعنوي)[xciii] ، والذي يُختار أن المقابلة لا تعني شيئاً هنا ، إذ الشبه الموجب للبناء هو الشبه الوضعي لا الشبه اللفظي ، وما أشار إليه الناظم التحقيق وعبارة أدق من عبارة ابن جني ،إذ قال : (والشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي فقد كان يجب على هذا أن يبني ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة)[xciv]، وأمّا فيما يخص نحو : أَبٌ وأَخٌ ، فإنَّ اللفظي المعتبر له شروط ، وهو كونه في الأصل ، " فمتى وهنا" يشبهان الحرف شبهاً وضعياً ، فإنَّهما وضعا متضمنين للحرف[xcv] .

- **الاعتراض في ترجمة المبتدأ والخبر :**

ذكر السيوطي اعتراضاً على ابن مالك في ترجمته لباب الابتداء ،قائلاً : (ترجم في الألفية والكافية الكبرى بباب الابتداء ، وترجم الناس بالمبتدأ والخبر وهو أوضح ومنه ، ثم بدأ في جميع كتبه بباب الابتداء قبل باب الفاعل وكأنه جعله أصل المرفوعات)[xcvi].

وفي المسألة خلاف ، والذي أراه وفاقاً لأبي حيّان أنه خلاف لا يجدي كبير فائدة[xcvii] ، والذي اختاره الرضي هو الراجح والمقبول بجعل كلٍّ منهما أصل[xcviii]، والذي عليه سيبويه أن المبتدأ أصل المرفوعات ، والفاعل فرع عليه ، وقيل الفاعل أصل ، والمبتدأ فرع عنه ، وعزي إلى الخليل [xcix] وهذا مذهب ابن الحاجب ؛ لأنه قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بكونه أصلاً لها[c]، وأنه لما كان جزء الجملة الفعلية ، وهي الأصل في الجمل ، وعامل الفاعل أقوى من عامل المبتدأ فقدمه وعده أصلاً[ci] .

وابن هشام لم يجرِ على وتيرة واحد في ترتيب المرفوعات ففي الشذور اختار الفاعل أصلاً [cii]، وفي القطر والجامع اختار المبتدأ أصلاً[ciii]، والذي ذهب إليه الباحث أن الخلاف في ترتيب الأبواب لا يجدي منفعة كثيرة ، والذي يفهم من تقديم ابن مالك لباب الابتداء على باب الفاعل دليل على أنه الأصل عنده في المرفوعات [civ].

والراجح من أقوال النحويين عدّ كل منهما أصلاً برأسه ، وليس حمل أحدهما على الآخر ، والسبب في ذلك راجع لاختلاف وضعيهما في بناء الجملة العربية ، فموضع الفاعل الجملة الفعلية ،وما حُمِل عليها ، وبخلافه المبتدأ فموضعه الجملة الاسمية ، وما قيل أن بأصالة أحدهما وفرعية الآخر ادعاء لا مبرر له [cv].

- **الاعتراض في حدِّ المبتدأ والخبر :**

قال ابن هشام: **(المبتدأ : وهو المجرَّد عن العوامل اللفظية ، مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به)**[cvi].

أثبت السيوطي اعتراضاً على هذا الحدِّ بأنه جمع نوعي المبتدأ ، ولا يمكن ذلك ، وهذا صحيح ؛ فإنه لما كان المبتدأ هو اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن الجمع بينهما في الحدِّ ، وما فعله ابن هشام هو الجمع بين الماهيتين في الحدِّ نفسه ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه لما اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حدٍّ ، وما فعله ابن الحاجب حين جعل لكل منهما حداً ، وهو المرضي عند النحويين [cvii].

واعْتُرِض على ابن هشام أيضاً بأنه فاته أن يقول بعد اللفظية : " غير المزيدة " ليدخل نحو : "بحسبك درهم" ، وقول تعالى : چ □ □ □ □ ى چ[فاطر: ٣] ، وما حدَّ به ابن هشام المبتدأ غير مرضي ؛ لأن قيد " غير المزيدة " لا يمكن الاستغناء عنه في الحدِّ صوناً للحدِّ من الخلل[cviii] .

وقيل في اعتراض على قول ابن هشام أيضاً بأن قوله :" أو وصفاً " يوهم أن المراد بالاسم في صدر الحدِّ قسيم الصفة ، وعبارة ابن الحاجب أشد إيهاماً ، وهذا الاعتراض صحيح إذا قابل الاسم الصفة ، وليس بصحيح إذا قابل الاسم الفعل ، وقد صرح ابن هشام بأن المراد هنا بـ " الاسم" قسيم الفعل والحرف ، لا قسيم الصفة [cix] .

وأما حدُّ ابن الحاجب للمبتدأ فلم يسلم من الاعتراض ، فقوله : (**فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل " زيد قائم"، و "ما قائم الزّيدان" ، و " أقائم الزّيدان؟"، فإن طابقت مفردا جاز الأمران**)[cx].

صرح السيوطي إن قوله : (" **رافعة لظاهر** " ،قيل فيه يشعر بموافقته الكوفيين ، فإنهم يشرطون رفعه الظاهر ، ولا يجيزون ذلك في الضمير المنفصل ، فيوجبون المطابقة في: " أقائمانِ أنتما؟ "،على أنَّ "أنتما" مبتدأ مؤخر، و" قائمان"خبر مقدَّم)[cxi].

وهذا الاعتراض لا يخلو من الصحة؛ لأنَّ قول ابن الحاجب فيه احترازٌ عن نحو : " أقائمان الزيدان ؟" ، و" أقائمون الزيدون ؟ " ، والمراد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكن سواء كان مظهراً ، أم مضمراً كـ " أقائمان هما؟ " ولو قال : " أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام" لكان أصوب ؛ لأنه يدخل فيه نحو: "هل قائمٌ الزيدان؟"[cxii].

وأيضاً لم يذكر قيد الإغناء والاكتفاء فإنّ نحو :" أقائم أبواه زيدٌ ؟"، فإن الفعل فيه غير مغنٍ إذ لا يحسن السكوت عليه ، فيلزم عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة ، وقيل أيضاً حد ابن الحاجب غير شامل لاسم الفعل ، مع أنه مبتدأ ، وعليه فإن حدَّ ابن الحاجب للمبتدأ بان عواره بعراضه على حدود الأخرين ، و بكثرة الاعتراضات ، ففيه نقص وإبهام [cxiii].

وأما قول ابن مالك :

مُبْتَدأٌ زَيْـدٌ ،وَعَـاذِرٌ خَـبَرْ إنْ قُلتَ " زَيدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ"[cxiv].

فذكر السيوطي اعتراضاً على هذا البيت ، إذ قال : (ليس في بيت الألفية إلاّ النوع الأول من أنواع المبتدأ ، وهو ما كان له خبر ، ولم يذكر النوع الثاني)[cxv] .

وبيان هذه المسألة أن المبتدأ في قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعِل سدَّ مسدَّ الخبر ، وهو مقيس في كلِّ وصفٍ شرطَ اعتمادهِ على استفهام أو نفي، ولا يشترط الكوفيون والأخفش اعتماده على نفي ، أو استفهام [cxvi].

وابن مالك اقتصر في الألفية على ذكر النوع الأول ، ولقد أحسن القول في الكافية الشافية؛لأنه أتى بنوعي المبتدأ ، وفي الألفية اقتصر على المثال، ولا يصح ذلك[cxvii].

قال ابن مالك :

..... **فَاعِلٌ أغْنَى فِي "أسارٍ ذَانِ"**[cxviii].

تعقبه السيوطي بالقول : لو قال : "مرفوعٌ أغنى" ، لكان أحسنَ ؛ لئلا يتوهم متوهم أن المغني عن الخبر لا يكون إلاّ فاعلاً . وهذا صحيح مع شده تكلف في الاعتراض ، فقوله : "أغنى" أي أغنى عن الخبر فالذي لا يغني عن الخبر لم يكن فاعلاً كقولك : "أقائم أبوه زيدٌ؟" ، فإنه لا يحسن السكوت عليه [cxix] .

وأما قول ابن هشام : **(والثاني نفي أو استفهام)**[cxx] ، فقيل في اعتراض على هذا القول(إنه شمل جميع أدواتهما : كـ " ما ، ولا ، وإن ، وغير" ، وكـ " الهمزة ،وهل ، وما ،ومَنْ ،وأين ، وكيف ، وكم ، وأيَّان "[cxxi].

ودراسة هذه المسألة أن الخبر يتقدم إذا كان وصفاً ، ويجب في هذا الوصف أن يتقدمه نفي أو استفهام ، ومذهب الكوفيين وتبعهم الأخفش عدم وجوب ذلك ، وحجتهم قول الشاعر :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مقالةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ[cxxii].

فابن هشام ومن قبله ابن مالك لم ينبهوا على ضوابط النفي والاستفهام السابق ، والصوب خلاف ذلك ، فكان عليهمتعميم النفي أي بأي حرف حصل ، وأن ويُخصص الاستفهام بالحرف ؛ لأن الذي سُمع عن العرب هما حرفا الاستفهام الهمزة وهل ، وقال أبو حيان : لم يسمع سوى الهمزة وهل[cxxiii]،وهو قوله ابن الحاجب في شرح الوافية[cxxiv].

وأما قول ابن مالك :

وَالخبرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَةْكاللهُ بَرٌّ ، والأيَادي شَاهِدَةْ[cxxv].

فقد أورد عليه السيوطي اعتراضاً بأن هذا الحد صادق على المبتدأ ،أو عليه : " قام زيدٌ" ، أي الفاعل فينبغي له أن يزيد مع مبتدأ غير الوصف ، ولهذا سلم قول ابن هشام في شرح الشذور من الاعتراض ؛ لأنه أضاف غير الوصف ، فقال : **(الخبر ما تحصل به الفائدة مع المبتدأغير الوصف المذكور)**[cxxvi] ، وما حدَّ به ابن مالك الخبر ليس حداً صحيحاً ؛ لأنه يصدق على الفعل وعلى الفاعل وعلى الحرف ، فكان عليه أن يذكر قيداً هو " غير الوصف المذكور" وقد نبّهأكثر شراح الألفية على أن ما حدّ به الناظم الخبر ليس صحيحاً ؛لأنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف إنما يجب أن يكون مختصاً بالمعرَّف لا غير[cxxvii].

ولكن المرادي لم يرتضِ هذا الاعتراض ، وذهب إلى أن مَن قال: هذا الحد ليس بصحيح ؛ لأنه صادق على غير الخبر ، فليس كذلك ؛ لأن مراد الناظم بالجزء ليس جزء الكلام مطلقاً ، فليزمه الاعتراض ، وإنما أراد جزء الجملة الاسمية ، والدليل على ذلك أن الباب معقود على هذا الموضوع ، وأيضاً فإن ما مثّل به الناظم بقوله : " **كاللهُ بَرٌّ والأيَادي شَاهِدَةْ** " فلم يدخل تحت كلامه هذا الفعل ولا الفاعل ولا الحرف ؛ لأنه لا يكون أحد جزئي الجملة الاسمية [cxxviii] .

وأما قول ابن الحاجب: (**والخبر : هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكـورة**)[cxxix] ، فقيل يرد عليه المضارع ، نحو : "يضرب زيدٌ" ، فإنه يصدق عليه أنَّ المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة ، مع أنه ليس بخبر مبتدأ[cxxx]، وهذا الاعتراض لا يخلو من وجاهه، وحدّ ابن الحاجب فيه نظر ، فلو قال: الخبر هو المجرد المسند إلى المبتدأ المغاير للصفة المذكورة ، لزال الاعتراض ولسلم منه؛لأن الفعل المضارع ، وإن كان مجرداً ، لكنه ليس بمسند إلى المبتدأ[cxxxi] .

- **الاعتراض في حذف الرابط :**

قال ابن الحاجب : (**وقد يحذف**)[cxxxii] ، نقل السيوطي اعتراضاً على هذا القول بأنه : (لم يبيِّن لحذفه ضابطاً) [cxxxiii] .

وملاك القول كان عليه أن يذكر ضوابط الحذف للاحتراز، فالرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً ، فإذا كان الضمير مجروراً بـ "مِنْ " والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو: "البُرُّ :الكُرُّ منه بستين"،أي الكر منه ، جاز حذفه قياساً[cxxxiv].

وكان على ابن الحاجب أن يذكر لجواز الحذف ضوابط يحذف بها الرابط ، ولم يفعل ، وقد ذكرها ابن مالك فسلم من الاعتراض[cxxxv]،ويجوز حذفه إن عُلم ونُصب بفعل أو صفة ، أو جُرَّ بحرف تبعيض، أو ظرفية ، أو مسبوق مماثل لفظاً ومعمولاً، أو إضافة اسم فاعل[cxxxvi] .

- **الاعتراض في حدِّ الفاعل :**

حدَّ ابن الحاجب الفاعل بقوله: (**الفاعلُ: مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إليهِ أو شبهُهُ، وقُدِّمَ عليهِ على جهةِ قِيامِهِ بِهِ، مثل : قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أبوه**)[cxxxvii] .

ذكر السيوطي اعتراضاً على هذا الحدِّ بالقول : (إنه يخرج عن قوله : " أو شبهه " الظرف والمجرور ، مع أنهما يرفعان الفاعل) [cxxxviii].

وجلاء وجه هذا الاعتراض :أن قوله :" أو شبهه " ليدخل ضمن الحد فاعل اسمي الفاعل والمفعول والصفات المشبهة ، والمصدر ، كما في قولنا : " زيدٌ قائم أبوه " ، وابن الحاجب لو لم يكر مثل هذا لخرج من الحد ما هو منه فلا يصح [cxxxix] .

ولم يذكر ابن الحاجب " أو معناه " فلو ذكرها لدخل في الحد الظرف والجار والمجرور ، فإن نحو قولك :" مررت برجل في يده صقر" فـ " صقر" فاعل وإن لم يتقدمه فعل و شبهه في اللفظ ، وكان أولى به أن يقول : " أو معناه"، " أو يقوم مقامه" ، ولو قال : على نفسه و صيغته الأصلية ، كان أجود من على جهة قيامه في الفهم [cxl] .

وقد لاحظ السيوطي اعتراضاً على ابن الحاجب ، إذ قال : (كان عليه أن يضيف قيداً آخر ، ويقول : " وقُدِّم عليه بحق الأصل "؛ ليخرج مثل :" قائمٌ زيدٌ") [cxli].

وهذا القيد ذكره ابن هشام ، هو قيد احتيج إليه ليخرج نحو : " قائمٌ زيد " ، فإن " زيد " فاعلاً ؛ لأن المسند وهو " قائم " أصله أن يتأخر؛ لكونه خبر ، و " زيد " مبتدأ ، وهذا قول البصريين ، ومثل هذا القيد ضروري عندهم ، وأما على مذهب الكوفيين والأخفش ، فلا يجب عندهم ذكر مثل هذا القيد ؛ لأنه نحو " زيد قائم" فـ" قائم" عندهم مبتدأ ، حتى لو لم يسبق بنفي أو استفهام ، و" زيد" فاعل سدّ مسد الخبر ، فهذا داخل في الحد عندهم و حاجة إلى هذا القيد[cxlii].

وقد نقض هذا الحد بالقول:وهذا الحدُّ ينتقض ببعض التوابع ، نحو: "أعجبني زيدٌ حسنُهُ" ، فإن " حسنه " أُسند إليه الفعل مقدماً عليه على جهة قيامه به مع أنه ليس بفاعل ، فيجب أن يقول : ما أُسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية ؛ لتصبح التوابعخارجة عن الحدِّ[cxliii].

وقولابن هشام : **(على جهة قيامه به ، أو وقوعه منه)**[cxliv]، قيل هذه زيادة لا حاجة إليها ؛ لأن الضرب في نحو : " ضَرَبَ زيدٌ "، " قائم بزيدٍ "؛ لأنه صادر عنه ، وهذا صحيح ؛ لأن الضرب متعلق بزيد وموقوع منه [cxlv] .

قول ابن مالك :

الفَاعِلُ الَّذِي كَمرْفُوعى"أتي زَيْدٌ " مُنِيراً وَجْهُهُ " نَعْمَ الفَتى"[cxlvi].

لم ياتِابن مالك بحدِّالفاعل في الألفية ، واقتصر على التمثيل له كعادته [cxlvii]، وقد أحسن في الكافية الشافية ، حيث أتي بالحدِّ ، فقال :

ما تمَّ مسندٌ له خلوٌ لَزِمْ سبقاً بصوغ الأصل فاعلاً وسمْ[cxlviii].

فقد حدّ الفاعل ،وجاءبقيد احترز به هو قيد الخلو ، فالفاعل هو المسند إليه فعل تام ، مقدَّم ، فارغ باقٍ على الصوغ الأصلي ، أو ما يقوم مقامه [cxlix] .

- **الاعتراض في تسمية الباب بباب النائب عن الفاعل :**

ترجم ابن مالك وابن هشام بـ " باب النائب عن الفاعل " ، وترجم ابن الحاجب بـ" باب مالم يسم فاعله " ،فأورد السيوطي اعتراضاً عليه، إذ قال : إن الترجمة بنائب الفاعل أولى من ترجمة ابن الحاجب بباب ما لم يسم فاعله ، وهذه الترجمة بالنائب عن الفاعل أولى على أن الفاعل قد يكون مفعولاً وغيره ، وأما الذي عليه المتقدمون فيترجمون بـ " ما لم يسم فاعله " ، وما أذهب إليه أن ترجمة ابن مالك وابن هشام ، لا مشاحة فيها وهي جامعة للمفعول وغيره ، وقد درج المتأخرون بتسمية هذا الباب بـ" باب النائب عن الفاعل " ، واتفقت كلمة المتقدمين

على التسمية بـ" ما لم يسم فاعله" ، وما يراه الباحث موافقاً لأبي حيان إذ يقول : (هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف ، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا : باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، ولا مشاحة في الاصطلاح)[cl] .

- **الاعتراض في حدِّ النائب عن الفاعل :**

وأما قول الحاجب : (**وهو كل مفعول حُذف فاعله**) [cli] ، فذكر السيوطي اعتراضاً على هذا الحدِّ بأنه قد يرد عليه أنه لا يختص بالمفعول ، وهو اعتراض مرتبط بالاعتراض السابق ، فقد رجح ابن هشام تسمية الباب بباب النائب عن الفاعل ؛ لأن النائب عن الفاعل يكون للمفعول وغيره ، فلو ترجم ابن الحاجب بالنائب عن الفاعل لسلم من الاعتراض ، وقد رجح السيوطي قول ابن هشام في هذا الباب بأنه أحسن منه في حده عندما قال : (**هو ما حُذِف فاعله ، وأقيم هو مقامه**)[clii] .

وأما قول الكافية : (**وشرطه أنْ تُغَيَّر صيغة الفعل إلى : فُعِلَ أويُفْعَلُ**)[cliii] ، قال السيوطي: لم يحسن ابن الحاجب في هذا ، وقول ابن هشام أحسن منه ؛ لأنه قال : (**وغُيِّرَ عامله إلى طريقة فُعِلَ أويُفْعَلُ أو مُفْعَولٍ**)[cliv]، للتصريح بعمل اسم المفعول ، فالنائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً وغير مفعول ، وما حدَّ به ابن الحاجب النائب عن الفاعل مشتمل على الدور ؛ لأخذ المفعول فيه ، وبهذا فقد رُجح حدّ ابن هشام على حد ابن الحاجب لما بيناه [clv].

- **الاعتراض في حدِّ المفعول المطلق :**

قال ابن مالك :

المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أمِـــنْ[clvi].

نقل السيوطي اعتراضاً على هذا البيت، إذ قال : (بأنه يردُ عليه اسم المصدر، وهو عبارة عمَّا ساوى المصدر في المعنى وخالفه بعلميِّة ،كـ" حمادِ وحمدٍ "،أو تجريد دون عوض من زيادة في فعله، كالغسل من اغتسل، والوضوء من توضأ)[clvii].

وهذا الاعتراض صحيح من جهةأن الذي يفهم من كلامه أن اسم المصدر هو نفس المصدر في الدلالة على شيء واحد ، وليس كذلك، فإن دلالة المصدر مختلفة على دلالة اسم المصدر ، وهذا الاختلاف إنما يكون إما بالعلمية ، و إما بالتجرد ، وإنما صح الاعتراض بذلك [clviii]، وكان عليه أن يحترز بقيد يخرج اسم المصدر ، وهذا القيد ضروري لا يحتمل الحذف ، فلو قال : " المصدر بالأصالة "، لكفاه وسلم من الاعتراض ؛ لأن الأصالة في المصدر مخرجة لاسم المصدر[clix].

ومردود من جهة أخرى فقد ذهب الشاطبي إلى رده ، إذ يرى أن الناظم إنما قصد إدخالها ولم ينو إخراجها ، والعلة في ذلك جواز إطلاق لفظ المصدر على اسم المصدر ، وإن كان مجازاً في الاصطلاح [clx].

ولنا أن نرد الشاطبي بأن نقول إن الحدود تصان عن الألفاظ المجازية ؛ إذ لا يتم الحد بالعبارات المجازية ، وإن جازت أحياناً .

وذكر السيوطي اعتراضاً آخر ،إذ يقول : (كلامه يشعر بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان ، وليس كذلك ، بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر... ، وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق)[clxi].

وهذا الاعتراض ذكره أغلب الشراح ، وفيه نظرٌ ؛ لأنه لما كان الغالب في المفعول المطلق أن يكون مصدراً عرفه به ، ولما جاز أن يطلق على اسم المصدر مصدراً جوازاً ، نحو : "سوطاً" ، من ساط يسوط ، ولما كان المفعول المطلق جارياً مجرى اسم المصدر فعلم أنه غير المصدر ، وعلى العموم فكان على ابن مالك أن يحترز في هذه الموضع ، فلو قال : "المصدر الفضلة" ، لخرج عنه اسم المصدر[clxii] ، وأحسن من قوله هذا قول ابن هشام، إذ قال : (**المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤكِّدُ لِعَامِلِهِ أو المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ أو لِعَدَدِهِ**) [clxiii] .

وأما قول ابن الحاجب : (**وهو اسمُ ما فَعَلَهُ فَاعِلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ**) [clxiv].

فقيل في اعتراضٍ على حده للمفعول المطلق فقوله : " اسم " لا حاجة إلى لفظة ؛ لأنه في لفظة "اسم" احتراز عن نحو " ضَرَبَ " الثاني في قوله : " ضربَ ضربَ زيدٍ "[clxv] ، وقد رُدَّ ذلك على ابن الحاجب ؛ لأنه إن كان المراد لفظه فهو لم يفعله فاعل الفعل المذكور ؛ لأن فعل الفاعل هو الضرب ، لا " ضَرَبَ " فهو مفعول مطلق ، فلا يحترز عنه ، وما رُدّ به ابن الحاجب فيه نظرٌ ، ففي قوله : "اسم" ضرورة ، ليخرج الثاني من قولك : " ضربتُ ضربتُ " وهذه الضرورة في الحدّ لا يؤاخذ عليها ابن الحاجب [clxvi].

وقد ذكر الرضي اعتراضاً بأنه يخرج عن هذا الحدِّ نحو: " ضرباً " في : " ما ضربتُ ضرباً " ؛ لأنه لم يفعل فاعل الفعل المذكور فعلاً هنا ،ولما كان المرد بقوله : " اسم ما فعله فاعل الفعل" أي بفعل الفاعل إياه ، بحيث يصح إسناده إليه ، وما ذهب إليه الرضي صحيح فلا يتصور فاعل الفعل في النفي [clxvii] .

ويرد عليه ما أُلحق بفاعل الفعل المذكور، نحو :" ماتَ موتاً" ، فإنه ليس فعل الفاعل المذكر ، فقوله :"مذكور" أعم من أن يكونمذكوراً حقيقة ، كما إذا كان مذكوراً بعينه ،ومنه قوله تعالى : چ ڈ ڈ چ[محمد: ٤] ، فـ" ضربَ" منصوب بفعل محذوف تقديره فاضربوا ضرب [clxviii] .

ويرد اعتراضاً على حده أيضاً ، نحو : " ضربتُ ضربَ الأميرِ " ، و" قمتُ قيامَ زيدٍ " ، فإنه مفعول مطلق بالاتفاق ، ولم يفعله فاعل الفعل المذكور ، بل غيره ، وقد ردَّ ركن الدين الاسترابادي والكيلانيهذا الاعتراض :

بأن ذلك خلفٌ عن محذوف ،هو المصدر ، والتقدير فيه: " ضرباً مثل ضرب الأمير" ، و" قياماً مثل قيام زيدٍ" ، وهو تقدير يصح في هذا المحل ؛ لأنك لما قدرت ذلك فحذفت الموصوف ، وأقمت الصفة مقامه ، ومن ثم حذفت المضاف ، وجيء بالمضاف إليه مقامه فصار " ضربتُ ضربَ الأمير"[clxix] .

وذكر السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب هذا ،إذ قال : (أُورِد عليه ما لا فعل له البتة كـ "ويحه "، و" ويسه"،و" ويله")[clxx].

وبيان ذلك أن الذي ذكره السيوطي في أن كلام ابن الحاجب قد ينتقض ببعض المصادر التي لا فعل لها أصلاً ، فإنه منقوض بها؛ لكون الحد لا يصدق عليها إذ لا فعل لها ، فإن "ويحه "، و" ويسه"،و" ويله" مصادر لم توضع لها أفعال ؛ لكراهيتهم أن يبنوا منها فِعلاً يكون معتل العين والفاء [clxxi].

- **الاعتراض في مرتبه المفعول له من المفاعيل :**

وقد وضعه ابن مالك وابن هشام بعد باب المفعول المطلق[clxxii]، وأخَّره ابن الحاجب بعد المفعول فيه[clxxiii]، ومافعله ابن مالك وابن هشام أنسب وأحسن ممّا فعله ابن الحاجب ؛ لأنه مصدر وقد تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدراً ، فلما كان مصدراً وجب تقديمه على المفعول فيه ؛ لأنه ليس بمصدر ، وما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام مُرض لعامة النحويين[clxxiv].

وأما قول ابن هشام: (**المصدر الفضلة المُعَلَّلُ لحدثٍ شاركه في الزمان والفاعل كـ " قمت إجلالاً لك")**[clxxv].

ذكر السيوطي اعتراضاً على هذا الحدّ ، إذ قال : إن ما ذكروه من اشتراط المشاركة في الزمان والفاعل ، لم يشترطه سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين، وإنماهو من اشتراط المتأخرين، وقاله به الأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦هـ)[clxxvi] .

وملاك القول في هذا الاعتراض أن هذاالشرط لا عيب فيه وراجح عند عامة المتأخرين ، وإنْ لم يشترطه سيبويه ، فلا يعد شرطاً محدثاً ،أو مخلاً بالمطلوب[clxxvii].

- **الاعتراض في مخالفة ابن الحاجب للزجاج في حد المفعول له :**

قال ابن الحاجب :(**هو ما فُعِلَ لأجله فعل مذكور مثل : ضربته تأديباً ، وقعدت عن الحرب جبناً ، خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر**)[clxxviii].

نقل السيوطي اعتراضاً على قول ابن الحاجب ، إذ قال : قوله : " **خلافاً للزجاج ، فإنه عنده مصدر**" ، فقد ذهب ابن عصفور إلى القول : إنه وهم عليه [clxxix].

وبيان ذلك أن هذا المفعول إنما هو علة وقوع الفعل من الفاعل ، والعامل في ذلك المفعول هو الفعل الذي قبله ، وإنما عمِل لكونه معلولاً له فلذلك وجب نصبه ، وفي نصبه مذهبان ، الأول : أنه غير المفعول المطلق ؛ لأنه معلولاً للفعل ولا يكون المفعول المطلق كذلك، والثاني وهو قول الكوفيين والزجاج أنه مفعول مطلق من غير لفظ الفعل [clxxx] ، والذي أثبته ابن عصفور صحيح ، والحق في ذلك متابعة البصريين ، خلافاً للكوفيين والزجاج، ومردود هذا المذهب لأن صحة تأويل نوع بنوع تدخل في حقيقته [clxxxi] .

وأما قول ابن هشام: (**ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل**)[clxxxii] ، فذكر السيوطي اعتراضاً على قوله هذا ، بأنه يوهم أن جميع صوره مستوية ، وليس كذلك ، فالمفعول له المستكمل للشروط ، تجوز فيه أحوال ثلاثة ، أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، ويكون مُحلى بالألف واللام ، أن يكون مضافاً ، ولكن إذا تجرد عن الألف واللام و الإضافة جاز فيه النصب ، فتقول : " ضربتُ ابني تأديباً " ، ويجوز جره فتقول : " ضربتُ ابني لتأديبٍ " ، والذي يفهم من كلام ابن هشام تساوي هذه الصور و هو ليس كذلك ، ولكن ابن مالك ذكر كل ذلك فسلم من الاعتراض ، الذي وقع به ابن هشام [clxxxiii].

- **الاعتراض في حدِّ الاستثناء :**

قال ابن مالك :

ما استَثْنَتِ " إلاّ" مع تَمَامٍيَنْتَصِبْ وبَعد نَفْيٍ أو كنَفي انتخِبْ[clxxxiv].

ذكر لنا السيوطي اعتراضاً على قول ابن مالك هذا ، إذ قال : (بقي عليه أن يقول : وإيجاب) [clxxxv] .

وبيان ذلك يتلخصأن حكم الاستثناء بـ " إلاّ " النصب ، وإنما يجب النصب إذا وقع بعد الكلام التام الموجب ، سواء أكان متصلاً أم منقطعاً ، مثال ذلك قولنا : " ما قام القوم إلاّ زيداً " ، و " وضربت القوم إلاّ زيداً " ، والذي يفهم من بيت الألفية : إنه ينتصب الذي استثنته " إلاّ " مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً[clxxxvi].

فكان عليه أن يقول :"بعد كلامٍ تامٍّ موجبٍ " ، كما قال ابن هشام [clxxxvii]، وقد اقصر ابن الحاجب في الكافية على الكلام الموجب ، حيث قال : (وهو منصوب إذا كان بعد " إلاّ" غير الصفة في كلام موجب) [clxxxviii] .

ويذهب الباحث إلى أن هذا الاعتراض مردودٌ ؛ لأن قول ابن مالك : " مع تمامٍ ينتصب " ، معناه الكلام التام هو كلام موجب ، ولا حاجة إلى قيد الايجاب ؛ لأنه ذكر الكلام التام ، وعليه فالاعتراض فيه نظرٌ [clxxxix].

- **الاعتراض في نصب الاسم الواقع بعد " إلاّ " :**

وذكر السيوطي اعتراضاً على كلام ابن مالك السابق ، في الناصب للاسم الواقع بعد " إلاّ" [cxc].

وبيان ذلك أنّ للنحويين في ناصب الاسم الواقع بعد " إلاّ " أربعة أقوال : أحدها : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على " إلاّ" بواسطتها فيكون عمل " إلاّ" هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، والثاني : أن الناصب له هو نفس " إلاّ " ، وهو الذي اختاره ابن مالك في تسهيل الفوائد ، والثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل " إلاّ " باستقلاله ، لا بواسطتها ، والرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه " إلاّ " والتقدير : استثني زيداً مثلاً [cxci].

وقد نازع أبو حيان ابن مالك فيما ذهب إليه ، فقال : إنَّ الذي نصَّ عليه سيبويه وذهب إليه الجمهور أن نصب المستثنى بما في الكلام من فصل وشبهه بوساطة " إلاّ " [cxcii]، وفي المسألة خلاف ، فذهب الكوفيون إلى أن الناصب للاسم الواقع بعد " إلاّ " العامل فيه " إلاّ " ، وإليه ذهب من البصريين أبو العباس المبرِّد[cxciii] ، وأبو إسحاق الزجاج[cxciv] ، وذهب الفراء إلى أن " إلاّ " مركبة من إنَّ ولا ، ثم خففت إنَّ وادغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأنَّ [cxcv]، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط " إلاّ "[cxcvi] .

وقد ردَّ ابن عصفور على هذه الأقوال ، فذهب إلى تخطئة من ادعى أن الناصب للمستثنى هو الاسم الواقع بعد " إلاّ " انتصب بما في " إلاّ " من معنى الفعل ، فقال : وهذا المذهب خطأ ؛ لأنَّ الحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلاّ جرّاً ، وقال بفساد قول مَنْ قال : إنه منصوب بالفعل بواسطة " إلاّ " ، وذهب إلى بطلان مذهب مَنْ قال إنه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنك إذا قلت :"قام القومُ إلاّ زيداً"، فإن ما بعد إلا منفي عن القيام ، وما قبله موجب له ، وهذا باطل ؛ لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، وقال بفساد مذهب الفراء ، فقال : من ذهب إلى أن "إلاّ " مركبة من إنَّ ولا ثم خففت أن وأدغمت فأصبحت كالكلمة الواحدة ، وهذا بيّن الفساد بأدنى تأمل [cxcvii].

وممّا سبق يتبين للباحث أنه لا حق لأبي حيّان في منازعته لابن مالك فيما ذهب إليه ؛ لأن كِلا القولين ليس بصحيح ، والصحيح عند النحاة أنه انتصب عن تمام الكلام ، وهو في ذلك بمنزلة التمييز [cxcviii] .

الهوامش :

[i]ألفية ابن مالك : ٩، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٣/١.

[ii]النُّكت :٥٦/١.

[iii]ملحق ديوان الأخطل : ٥٠٨.

[iv]البيت لرؤبه في ديوانه ١٢٨، وينظر : مقاييس اللغة ، لابن فارس :٩١/٢، و المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده :٧٠/٤، و المخصص ، لابن سيده :٢١٣/١.

[v]ينظر : شرح جمل الزجاجيّ ، لابن عصفور :٨٥/١ ، وشرح ألفية ابن مالك ، لابن جابر الهروي :٧٢/١.

[vi]شرح ابن عقيل :١٤/١،وينظر : حاشية الخضري : ٢٣/١.

[vii]ينظر :توضيح المقاصد :٢٦٧/١.

[viii]ينظر :المقاصد الشافية : ٣١/١.

[ix]شرح المكودي : ١/ ٧، وينظر : حاشية الصّبان : ٥٥/١.

[x]الكافية : ٢، وينظر : شرح الرضيّ على الكافية :١٩/١.

[xi] النُّكت : ٦٧/١.

[xii] ينظر : البسيط في شرح الكافية ، لركن الدين الاسترابادي : ١٢٠،١٢١/١.

[xiii] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤/١.

[xiv]ينظر :البسيط في شرح الكافية : ١٢١/١.

[xv]الفوائد الضيائية ، للجاميّ :١٦٦/١.

[xvi]ينظر : النُّكت : ٦٧/١.

[xvii]ينظر : الفوائد الضيائية : ١٦٩/١.

[xviii] ينظر: شرح الوفية نظم الكافية : ١٢١، و النُّكت : ٦٧/١.

[xix] النُّكت : ٦٨/١، ينظر : شرح الرضيّ على الكافية :٢١/١.

[xx] الفوائد الضيائية : ١٦٧،١٦٨/١.

[xxi]ينظر : النَّكت :٦٨/١.

[xxii]ينظر : شرح الرضيّ على الكافية : ٢٢/١.

[xxiii]ينظر : أقسام الكلام العربي : ٣٥.

[xxiv]الألفية : ٩، وينظر : شرح ابن عقيل: ١٦/١.

[xxv]النُّكت : ٧٨/١ ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٦١/١، و: حاشية الصبان: ٧٠/١.

[xxvi] ينظر :المقتضب:٣/١، والحلل في اصلاح الخلل ، للبطليوسي:٦٠،وأقسام الكلام العربي: ٤٧.

[xxvii]أوضح المسالك : ١٣/١، ١٤، وينظر : فتح الرب المالك : ٥٢، وأقسام الكلام العربي : ٦٣.

[xxviii]ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك : ١/ ١٠٠،و شرح ابن طولون :٤٩/١.

[xxix]ينظر : النُّكت : ٧٩/١.

[xxx]ينظر : أقسام الكلام العربي :٥٨.

[xxxi] ينظر : فتح الرب المالك : ٥٤.

[xxxii]ينظر : توضيح المقاصد : ١/ ٢٨٢.

[xxxiii]ينظر : توضيح المقاصد : ٢٨٣/١، و النُّكت : ٧٩/١.

[xxxiv]منهج السالك : ٤.

[xxxv]تسهيل الفوائد : ٣، وينظر : شرح التسهيل : ١٠،١١/١، وهمع الهوامع : ٩/١.

[xxxvi]النُّكت :٨٢/١.

[xxxvii]منهج السالك : ٤، وينظر : توضيح المقاصد : ٢٨٦/١ ، و شرح ابن طولون : ١/ ٥٢.

[xxxviii]الألفية : ٩، وينظر :شرح ابن عقيل : ١٦/١.

[xxxix]النُّكت : ٨٤/١.

[xl]شرح المكودي : ٨٣/١، وينظر : النُّكت : ٨٤/١.

[xli]الكافية : ١٧، وينظر: شرح الرضيّ على الكافية :٢٥٩/٤، والفوائد الضيائية : ٣١٨/٢.

[xlii]شرح الرضي على الكافية :٣٨/١،وينظر: شرح المفصل، لابن يعيش:٤٤٩/٤،والنُّكت:٨٨/١.

[xliii]شرح الرضي على الكافية : ٣٨/١، وينظر : شرح المُقدِّمة المحسبة، ابن بابشاذ:٢١٥/١، و اللباب في علل البناء والإعراب ، للعُكبريّ: ٥٠/١، والغرة المخفية :٧٣/١.

[xliv]ينظر: كشف المشكل في النَّحو ، لحيدرة اليمني :٢٠٩/١ ، و اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٠/١، والغرة المخفية :٧٣/١، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤٤٨/٤،٤٤٧، ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور:٩٠/١،والمغني في النحو:١٧٢/١، و الجامع الصغير في النحو،لابن هشام :١٠، والجنى الداني : ٢٠،٢١، والنُّكت : ٨٨/١.

[xlv]الألفية : ٩، وينظر: شرح ابن عقيل :٢٣/١.

[xlvi]النُّكت : ٩٠/١.

[xlvii]شرح ابن الناظم : ١٠.

[xlviii]ينظر : شرح المفصل : ١٣٨/٣، و تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، لابن الوردي :١٠٧، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب ، للكافيجي:٢٨٩،٢٦٨، و النُّكت : ٩٠/١.

[xlix]ينظر : أقسام الكلام العربي : ٣٤.

[l]الألفية : ١٠، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٨/١.

[li]النُّكت : ١/ ١٠١، وينظر : المقاصد الشافية : ٧١/١.

[lii] الخصائص ،لابن جني : ٣٥/١.

[liii] ينظر : الصاحبي في فقه اللغة ،لابن فارس :٧٦.

[liv] الحدود، للرماني : ٣٨.

[lv]ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب:٦٧/١،والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي:٦٤/١.

[lvi]منهج السالك : ٥، وينظر : النُّكت : ١٠١/١

[lvii]ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٧٤/١.

[lviii]شرح عمدة الحافظ : ١٠٧، وينظر : النُّكت : ١٠١/١.

[lix]تسهيل الفوائد : ٧،١٠، وينظر : شرح التسهيل : ٣٣/١، والمقاصد الشافية : ١/ ٧١.

[lx]الألفية : ١٠، وينظر : شرح ابن عقيل : ٤١/١.

[lxi]ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١١٣/١، و تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١٢٤/١، النُّكت : ١٠١/١.

[lxii]الألفية : ١٠ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٣٥/١.

[lxiii]منهج السالك : ٥،٦ ، وينظر : والتذييل والتكميل :١٣١/١،وتمهيد القواعد : ٢٣٨/١،والنُّكت : ١٠١،١٠٢/١، والأشباه والنظائر في النحو : ٥٢/٢.

[lxiv]الأصول في النحو :٥٠/١.

[lxv]ينظر : المسائل العسكريات في النحو : ١٥٣، و المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني :١٠٧/١،والتوطئة ، للشلوبين :١١٨، والتذييل والتكميل : ١٣٣/١.

[lxvi]الخصائص : ١/ ١٧٩.

[lxvii]الجمل في النحو :٢٦٤.

[lxviii]ينظر : الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي :٧٧، وشرح عمدة الحافظ : ١١٠ ،وشرح الكافية الشافية : ٢١٥/١، والمطالع السعيدة : ١/ ١٠٢، والنُّكت : ١٠١،١٠٢/١.

[lxix]همع الهوامع : ١/ ٤٨، والأشباه والنظائر : ٥٢/٢، والنُّكت : ١٠٣/١،والسيوطي النحوي :٥٣٧،٥٣٨.

[lxx] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢/ ٣٢٩،٣٣٠، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٢١٥ ، التذييل والتكميل : ١٣٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٤٧/١، وشفاء العليل :١١٤، وتمهيد القواعد : ٢٤١/١، وموصل النبيل : ٢٢،٢٣/١، وهمع الهوامع : ٤٧/١، والنُّكت : ١٠٣/١.

[lxxi]الكافية : ٢، وينظر : أمالي ابن الحاجب : ٥١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية :٥١/١.

[lxxii]النُّكت : ١٠٤/١، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٦٧/١.

[lxxiii]ينظر : المغني في النحو : ١/ ١٩٠.

[lxxiv]الكافية : ٢، وينظر : أمالي ابن الحاجب : ٥١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية :٥١/١.

[lxxv]ينظر :شرح الرضي على الكافية : ٥٢/١، والنُّكت : ١٠٤/١.

[lxxvi]ينظر : النجم الثاقب : ١/ ٨١ ، والنُّكت :١٠٥/١

([lxxvii]) ينظر : البسيط في شرح الكافية : ١٤٨/١،١٤٧.

[lxxviii]الكافية : ٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية : ٥٧/١،٥٦.

[lxxix]النُّكت : ١٠٨/١.

[lxxx]ينظر : الكتاب : ١٣/١، وشرح المقدمة الكافية : ٢٤٠/١،وأمالي ابن الحاجب :٦٠٢/٢، وشرح الوافية نظم الكافية :١٢٩،وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٥٥، و شرح الكافية ، لابن جماعة : ٦٦، والتذييل والتكميل : ١/ ١٦، والنجم الثاقب :٨٤/١،٨٣، والنُّكت : ١٠٨/١.

[lxxxi]النُّكت : ١/ ١٠٩.

[lxxxii]شرح الرضيعلى الكافية : ١/ ٥٨، وينظر : النُّكت : ١٠٩/١.

[lxxxiii]الكافية : ٢، وينظر : شرح الرضيّ على الكافية : ١/ ٧١.

[lxxxiv] النُّكت : ١١٠/١، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٢/١.

([lxxxv])ينظر : العلامة الإعرابية ، د. محمد حماسة عبداللطيف :١٦٠.

[lxxxvi]ينظر :البسيط في شرح الكافية :١٥٧/١ ،١٥٨،و النجم الثاقب : ١/ ٩٠، والنُّكت : ١١٠/١.

[lxxxvii]الألفية : ١٠، وينظر : شرح ابن عقيل :٣٠/١.

[lxxxviii]منهج السالك : ٦، وينظر : التذييل والتكميل : ١٣٢/١،وهمع الهوامع : ٥٠/١، والنُّكت : ١١١/١، وأبو حيّان النحوي :٣٤٨،٣٤٧، والمدرسة النحوية في مصر والشام :٣١٨.

[lxxxix]ينظر : همع الهوامع :٥٠/١، والنُّكت : ١١١/١.

([xc]) الجامع الصغير : ١٦٧.

([xci])ينظر : الخصائص : ١٦٩/١.

([xcii]) ينظر : الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ، د. ناصر محمد : ٦٣٨.

[xciii]النُّكت : ١١١/١.

([xciv]) الخصائص : ١٧١/١، وينظر : الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته : ٦٣٨.

[xcv]ينظر : شرح التصريح على التوضيح :١/ ٤٢، والنُّكت :١١١/١.

[xcvi] النُّكت :٢٢١/١،وينظر: شرح الألفية ،لابن جابر الهروي :٢٥٧/١.

[xcvii] ينظر : همع الهوامع : ٤/٢، والمطالع السعيدة : ٢٥٣/١.

[xcviii] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٧٨/١.

[xcix] ينظر : الكتاب : ٢٣/١، والحلل في اصلاح الخلل:١٤٥،١٤٤.

[c] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٧٩/١.

[ci] ينظر : الفوائد الضيائية :٢٥٣/١ .

[cii] ينظر : شرح شذور الذهب : ١٥٨.

[ciii]ينظر : شرح قطر الندى : ١١٦، والجامع الصغير : ٤١.

[civ] ينظر : شرح الألفية ،لابن جابر الهروي : ٢٥٧/١.

[cv] ينظر : الفوائد الضيائية :" الهامش" ٢٥٣/١.

[cvi] شرح شذور الذهب : ١٧٩،١٨٠.

[cvii]ينظر : المغني في النحو: ٢٤٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٧/١،والنُّكت : ٢٢١/١.

[cviii] ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٨٦/٢، و شرح المفصل : ٢٢١/١، شرح الرضي على الكافية : ٢١٧/١، وهمع الهوامع :٥/٢، النُّكت : ٢٢٢/١، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة ، للدمياطي :١٥٥.

[cix]ينظر : النُّكت : ٢٢٣/١.

[cx] الكافية : ٤، وينظر :شرح الرضي على الكافية : ٢١٧/١ .

[cxi]النُّكت : ٢٢٤/١.

[cxii]ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٩/١، والبسيط في شرح الكافية : ٣١١/١.

[cxiii]ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٩/١، التذييل والتكميل :٢٥٦/٣، والنحو الوافي، عباس حسن :٣٦٧/١، ومعاني النحو:١٦٠/١.

[cxiv] الألفية : ١٧، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٨/١.

[cxv] النُّكت : ٢٢٥،٢٢٦/١.

[cxvi] ينظر: شرح ابن عقيل : ١٨٩/١، ١٩٣، وحاشية الصبان:١٩٠/١.

[cxvii]ينظر : فتح الرب المالك : ١٩٣، وحاشية الخضري : ١٦٦/١.

[cxviii] الألفية : ١٧، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٨/١.

[cxix] ينظر : شفاء العليل : ٢٧٢/١، وهمع الهوامع:٦/٢، والنُّكت :٢٢٦/١.

[cxx] شرح شذور الذهب : ١٨٠.

[cxxi] النُّكت : ٢٢٦/١.

[cxxii] البيت لرجل من الطائيين ، ينظر : شرح عمدة الحافظ :١٥٧ ، و المقاصد النحوية :٤٨٧/١، الدرر اللوامع :٢/ ٢٧٢.

[cxxiii] ينظر : التذييل والتكميل : ٢٧٥/٣، وارتشاف الضرب : ١٠٨٣/٣،وهمع الهوامع :٦/٢.

[cxxiv] ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ١٧٠، وشرح الرضي على الكافية :٢١٩/١، شرح التسهيل :٢٧٤/١، وشرح ألفية ابن مالك ، لابن جابر الهروي :٢٦٠/١.

[cxxv] الألفية : ١٧، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠١/١.

[cxxvi] شرح شذور الذهب : ١٨٣، وينظر : النُّكت : ٢٢٧/١.

[cxxvii] ينظر :شرح ابن عقيل:٢٠١،٢٠٢/١،و منهج السالك : ٣٨، وشرح التصريح على التوضيح : ١٩٨/١، وشرح ابن طولون : ١٨١/١، والنُّكت:٢٢٧/١.

[cxxviii]ينظر :توضيح المقاصد: ٤٧٤/١.

[cxxix] الكافية : ٤، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٧/١.

[cxxx]ينظر :النُّكت :٢٢٨/١.

[cxxxi]ينظر :شرح الرضي على الكافية : ٢٨٥/١، والبسيط في شرح الكافية ٣١٣/١.

[cxxxii] الكافية : ٤، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٣١/١.

[cxxxiii]النُّكت : ٢٢٩/١.

[cxxxiv] ينظر : شرح الرضي على الكافية :٢٣٢/١، ٢٣٣،والفوائد الضيائية : ٢٨٣/١.

[cxxxv]ينظر :تسهيل الفوائد: ٤٨، وشفاء العليل: ٢٩٠،٢٩١/١.

[cxxxvi]ينظر : شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٧، وتسهيل الفوائد: ٤٨، وشفاء العليل: ٢٩٠،٢٩١/١.

[cxxxvii] الكافية : ٣، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٧٩/١، وأمالي ابن الحاجب :٥٣٠/٢ .

[cxxxviii]النُّكت : ٣٤١/١.

[cxxxix]ينظر :البسيط في شرح الكافية : ٢٦٥/١.

[cxl] ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٧٩/١شرح الكافية ، لابن جماعة : ٨٧.

[cxli] النُّكت: ٣٤١/١.

[cxlii] ينظر : أوضح المسالك : ٧٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٩٤/١.

[cxliii] ينظر : الفوائد الضيائية : ٢٥٣/١، والنُّكت : ٣٤١/١.

[cxliv]شرح شذور الذهب : ١٥٨. .

[cxlv] ينظر : شرح المفصل : ٧٦/٤، والنُّكت : ٣٤٢/١.

[cxlvi] الألفية : ٢٤، وينظر: شرح ابن عقيل : ٧٤/٢.

[cxlvii] ينظر : شرح الألفية ، لابن جابر الهروي :١١٥/٢.

[cxlviii]شرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧٦ .

[cxlix]ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧٦ ، والنُّكت : ٣٤٢/١، وفتح الرب المالك : ٣١٥.

[cl]التذييل والتكميل : ٢٢٥/٦، وينظر : الجمل في النحو ، للزجاجي: ٧٦، و اللُّمع ، لابن جني :٨٢، وشرح اللمع ، لجامع لعلوم : ١٣٥، وكشف المشكل في النحو :٣٠٥/١، والمغني في النحو : ١٩١/٢،والألفية : ٢٦،وشرح الرضي على الكافية : ٢١٠/١، وشرح شذور الذهب : ١٥٩، وشرح التسهيل ، للمرادي : ٤٠٩،وشرح التصريح :٤٢١/١، وهمع الهوامع : ٢٦٢/٢، والنُّكت : ٣٥٥/١.

[cli]الكافية : ٤، وينظر : شرح الرضي على الكافية :٢١٠/١.

[clii]شرح شذور الذهب : ١٥٩، وينظر : شرح قطر الندى : ١٨٨، و النُّكت : ٣٥٥/١.

[cliii]الكافية : ٤، وينظر : شرح الكافية : ٢١٠/١.

[cliv]شرح شذور الذهب : ١٥٩.

[clv]ينظر : حاشية الكيلاني على الكافية: ٩٥" اطروحة دكتوراه " ،والنُّكت: ٣٥٦/١.

[clvi] الألفية : ٢٩، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٦٩/٢.

[clvii] النُّكت : ٣٩١/١

[clviii]ينظر :تمهيد القواعد : ١٨١٤/٤ ، ١٨١٥.

[clix] ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٦٨٩، وشرح التسهيل ، للمرادي : ٤٥٨،والمشكاة الفتحية :٢٢٢.

[clx]ينظر :المقاصد الشافية : ٢١٥/٣.

[clxi]النُّكت : ٣٩١/١.

[clxii] ينظر : توضيح المقاصد : ٦٤٤/٢، و شرح ابن طولون : ٣٦٥/١، وحاشية ابن حمدون : ٣٧٩،٣٨٠/١، والنُّكت : ٣٩١/١.

[clxiii] ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٢٥.

[clxiv] الكافية : ٥ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٣/١.

[clxv]ينظر : النُّكت : ٣٩٢/١.

[clxvi] ينظر : شرح المقدمة الكافية : ٣٨٨/١، و شرح الرضي على الكافية : ٢٩٥/١، والفوائد الضيائية : ٣٠٩/١.

[clxvii] ينظر :حاشية الكيلاني على الكافية : ١٢٦، ١٢٧ " اطروحة دكتوراه".

[clxviii] ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن :٣٧٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن ، للعكبري : ١١٦٠/٢، والفوائد الضيائية : ٣٠٩/١، والنُّكت : ٣٩٢/١.

[clxix] ينظر : البسيط في شرح الكافية : ٣٨٣/١، ٣٨٤،وحاشية الكيلاني على الكافية : ١٢٦.

[clxx]ينظر :النُّكت : ٣٩٣/١.

[clxxi]ينظر : البسيط في شرح الكافية : ١/ ٣٨٢ ، ٣٨٣.

[clxxii] ينظر : الألفية : ٣٠، وشرح شذور الذهب : ٢٢٦، ٢٢٧.

[clxxiii]ينظر :الكافية : ٧.

[clxxiv] ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ١٧٤/٥، والتذييل والتكميل : ٧/ ٢٣٢، وارتشاف الضرب : ١٣٨٣/٣.

[clxxv] شرح شذور الذهب : ٢٢٦،٢٢٧.

[clxxvi]ينظر :النُّكت : ٤٠٢/١.

[clxxvii] ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٨٣/٣، وشرح التصريح : ٥١٠/١،وهمع الهوامع : ١٣١/٣، ١٣٣ .

[clxxviii] الكافية : ٧، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥/٢.

[clxxix]ينظر : النُّكت :٤٠٣/١.

[clxxx]ينظر :البسيط في شرح الكافية : ٤٩٠/١، ٤٩٩.

[clxxxi] ينظر : الفوائد الضيائية : ٣٧٤/١.

[clxxxii] شرح شذور الذهب : ٢٢٧.

[clxxxiii] ينظر : الألفية : ٣٠، وشرح ابن عقيل : ١٨٧/٢، والنُّكت : ٤٠٣/١.

[clxxxiv] الألفية : ٣١، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٩/٢.

[clxxxv]النُّكت : ٤١٨/١.

[clxxxvi]ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٩،٢١١/٢.

[clxxxvii]ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٥٩.

[clxxxviii] الكافية : ٨، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٢٥/٢.

[clxxxix] ينظر : الفوائد الضيائية :٤١٤/١.

[cxc]ينظر :النُّكت : ٤١٨،٤١٩/١.

([cxci]) ينظر : تسهيل الفوائد : ١٠١، وشرح ابن عقيل : ٢١١/٢، وتمهيد القواعد:٢١٣٢/٤.

([cxcii]) ينظر :الكتاب : ٣١٠/٢.

[cxciii] ينظر : المقتضب : ٣٩٠/٤، ورصف المباني : ٩١.

[cxciv] ينظر : الإنصاف : ٢٦١/١، و الجنى الداني : ٥١٦.

[cxcv]ينظر :شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور :٢٥٣/٢ ، ٢٥٤.

[cxcvi] ينظر : الإنصاف : ٢٦١/١ ،والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٩، وائتلاف النصرة :١٧٤.

[cxcvii]ينظر :وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: ٢٥٢،٢٥٣،٢٥٤/٢.

[cxcviii]ينظر :الخصائص:٢٧٦/٢،والإنصاف:٢٦١/١،وتسهيل الفوائد:١٠١،والتذييلوالتكميل:١٨٣/٨.

المصادر :

١. أبو حيّان النحويّ : د. خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .

ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ومراجعة د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م

٢. الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥.

٣. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٣، ١٩٩٦م.

٤. الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته : ناصر محمد آل قمشان ، دار الكتب الوطنية ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ،ط١ ، ٢٠٠٩م.

٥. الإعراب عن قواعد الإعراب : ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : رشيد عبدالرحمن العبيدي ، دار الفكر ،ط١ ،١٩٧٠م.

٦. أقسام الكلام العربي من حيث الشَكل والوظيفة : د. فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ،١٩٧٧م .

٧. أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق : فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل، بيروت، ودار عمار ، عمان ،(د.ط) ،١٩٨٩م .

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، (د.ط) ٢٠٠٨م.

٩. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، بيروت ، ط١، ١٩٨٧م

١٠. الإيضاح في علل النَّحو : أبو القاسم الزجَّاجي (ت٣٣٧ه) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م .

١١. البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (ت٧١٥هـ)،تحقيق: د. حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبيّة المختصّة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ.

١٢. البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الانباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ،(د.ط) ، ١٩٨٦م .

١٣. التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسن العُكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د.ط) .

١٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبريّ ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦م .

١٥. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ـ زين الدين عمر بن المظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ) ـ دراسة وتحقيق د. محمد مزعل خلاطي ـ دار الكتب العلمية ـ ط ١ ـ بيروت ٢٠٠٨م.
١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ،دار القلم ،دمشق ،وكنوز إشبيليا ،الرياض ،ط١،من٢٠٠٠م-٢٠٠٥م .
١٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، مصر،١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
١٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : محمد بدر الدين الدماميني(ت٨٢٧هـ)، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط١ ، ١٩٨٣م .
١٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م .
٢٠. التوطئة : أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت، ط٢ ، ١٩٨١ م .
٢١. الجامع الصغير في النحو ، ابن هشام الأنصاري : تحقيق احمد محمود الهرميل ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٠م.
٢٢. الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، إربد – الأردن ، ط١ ، ١٩٨٤م
٢٣. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م .
٢٥. حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمّد بن علي الصبان (ت١٢٠٥ه) ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية.
٢٦. الحدود في النحو : ضمن رسائل في النحو واللغة ، الرماني (ت٣٨٤هـ) ،حققها وشرحها وعلق عليها : د. مصطفى جواد ، يوسف يعقوب مسكوني ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية –بغداد ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
٢٧. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعّودي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ط١، ١٩٨٠م.

٢٨. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقق: محمد عليالنّجار ، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد،ط٤، ١٩٩٠م.
٢٩. ديوان الاخطل : شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٤م .
٣٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
٣١. السيوطي النحوي : الدكتور عدنان محمد سلمان ، ط١ ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .
٣٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٣٣. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : أبو عبد الله شمس الدين ابن طولون الدمشقي (ت٩٥٣ه) ، تحقيق ، عبدالحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
٣٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م
٣٥. شرح التسهيل (القسم النحوي): بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ه) ، تحقيق : محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ط١ ، ١٤٢٧ه - ٢٠٠٦م .
٣٦. شرح التسهيل : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت٦٧٢ه) ، تحقيق : عبد الرحمن السيّد ، ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠ه - ١٩٩٠م .
٣٧. شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) ، تحقيق: أ.د علي محمد فاخر وأ.د جابر محمد البراجه ، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي ، وأ.د جابر السيد مُبارك ، وأ.د علي السنوسي محمد ، وأ.د محمد راغب نزّال، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م .
٣٨. شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٣٩. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي ، ط٢، ١٩٩٦م .

٤٠. شرح ألفية ابن مالك : محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهروي الأندلسي (ت ٧٨٠هـ) تحقيق : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ،ط١، ٢٠٠٠م.

٤١. شرح الكافية الشافية : جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢م .

٤٢. شرح اللمع في النحو ـ أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم (ت٥٤٣هـ) ـ دراسة وتحقيق د. محمد خليل مراد الحربي ـ دار الكتب العلمية ـ ط ١ ـ بيروت ٢٠٠٧م.

٤٣. شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب : أبو عمرو ابن الحاجب، تحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٧م .

٤٤. شرح المقدّمة المُحسِبَة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصريّة ، الكويت ، (د.ط) .

٤٥. شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك : أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠٧هـ) ، تحقيق :الدكتورة فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٣م .

٤٦. شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمر بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ،(د.ط) ، ١٩٨٠م .

٤٧. شرح جمل الزّجاجيّ (الشّرح الكبير): ابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ،دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٥٣ م .

٤٩. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : جمال الدين بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، العراق ،(د.ط) ، ١٩٧٧م .

٥٠. شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي- تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، محمد هاشم- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٥١. شفاء العليل في إيضاح التسهيل : أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ، تحقيق : د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصليّة مكة المكرّمة ، (د.ط) .

٥٢. الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفيّة : إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من علماء القرن السابع الهجري) ، تحقيق : د. محسن بن سالم العميري ،جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلميّة مركز إحياء التراث الإسلامي ،١٤١٩هـ .

٥٣. العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : د. محمّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب - القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م.
٥٤. الغرة المخفية في شرح الدّرة الألفية، لأبي العباس أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي المعروف بابن الخباز(٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، (ط١)، مطبعة العاني، بغداد ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٥٥. فتح الرب المالك بشرح الفية ابن مالك : محمد بن قاسم الغزي (ت ٩١٨هـ) تحقيق : محمد المبروك الختوشي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ،ط١ ،١٩٩١م.
٥٦. الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب): نور الدين عبد الرحمن الجامي(٨٩٨هـ) تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٥٧. الكامل في اللغة والأدب : ابو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل ابراهيم، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م.
٥٨. كتاب العين : أبو عبد الله أحمد الخليل الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١م .
٥٩. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٤م.
٦٠. الكافية : أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦ه) ، الأستانه ، ١٣١هـ.
٦١. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت٥٩٩هـ)، تحقيق : هادي عطيّة مطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ، إحياء التراث الاسلامي ، العراق ، ط١ ، ١٩٨٤م .
٦٢. اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العُكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م.
٦٣. اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ه) ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م .
٦٤. متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها:د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠٠٦م.
٦٥. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج : اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، (د.ط).
٦٦. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : أبو الحسن علي بن اسماعيل ابن سيدة(ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد الفرّاج ، ط ١ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٨ م .

٦٧. المخصّص : أبو الحسن بن سيدة ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ،١٩٩٦م.
٦٨. المدرسة النحويّة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٦٩. المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل عن كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، (د.ت).
٧٠. المسائل العسكريات في النّحو العربيّ، أبو عليّ النّحويّ، دراسة وتحقيق: د.عليّ جابر المنصوريّ ، ط٢، مط: الجامعة، بغداد، ١٩٨٢م.
٧١. المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة، السيوطي، وصاحب المشكاة هو محمد ابن محمد بن محمد بن احمد أبو حامد البديري الدمياطي (ت ١١٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٧٢. المطالع السعيدة في شرح الفريدة. جلال الدين السيوطي- تحقيق: نبهان ياسين حسين – ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ١٩٧٧م. دار الرسالة للطباعة– بغداد.
٧٣. معاني النحو: الدكتور فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩١م.
٧٤. معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، ١٩٧٩م .
٧٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٧م .
٧٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام ط١ ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٧٧. المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١ه) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد، بغداد ، (د.ط)
٧٨. المقتضب : أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد(ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م .
٧٩. منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك. أبو حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤م.

٨٠. موصل النبيل إلى نحو التسهيل : للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق ودراسة : ثريا عبد السميع إسماعيل ، (أطروحة دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م .

٨١. النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب: صلاح بن علي بن أبي القاسم ، تحقيق : د. محمد جمعه حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن على، اليمن، ط١سنة١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٨٢. النكت على الألفيَّة والكافية والشَّافية والشّذور والنّزهة : جلال الدين السِّيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور فاخر جبر مطر ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .

٨٣. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، و د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ١٩٧٥م.

٨٤.